Al-Farouk journal of sciences
Volume (2), Issue (3) (JUNE, 2026)
ISSN: 3135-2359

مجلة الفاروق للعلوم
المجلد (2) العدد 3 يونيو 2026
ردمد: 3135-2359

معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري وانعكاساته على الاقتصاد الليبي
(دراسة تطبيقية من وجهة نظر أساتذة الجامعات الليبية)

مصباح سالم أحمودة*
أستاذ مساعد – كلية التجارة – جامعة سبها
كلية التجارة والعلوم السياسية، سبها، ، ليبيا
Mou.ali@sebhau.edu.ly

Obstacles to Combating Financial and Administrative Corruption and Their Impact on the Libyan Economy: An Applied Study from the Perspective of Libyan University Members

Mousbah Salem Ahmouda
Assistant professor -Sabha University-faculty of commerce.
Mou.ali@sebhau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/04/01 تاريخ المراجعة 2026 /04/30 تاريخ القبول:2026/05/13- تاريخ النشر: 2026 /06/01

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري وانعكاساتها على الاقتصاد الليبي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. وقد أُجريت دراسة ميدانية باستخدام استبانة صُمِّمت لهذا الغرض، ووزِّعت على عينة عشوائية مكوّنة من (134) عضو هيئة تدريس من الجامعات الليبية. تم تحليل البيانات باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين تأثير جماعات النفوذ والضغط بوصفها أحد معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري، وبين التأثير السلبي على الاقتصاد الليبي. كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وطردية بين غياب الحوكمة الرشيدة، وضعف الوازع الديني والأخلاقي، وعدم تطبيق القوانين، وبين تفشي الفساد المالي والإداري. وأكدت الدراسة أن الانقسام السياسي والمؤسساتي يمثل عاملًا مؤثرًا بدرجة كبيرة في تعميق مظاهر الفساد وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الليبي، فضلًا عن أن ضعف الرادع القانوني وعدم الخوف من العقاب يسهمان في اتساع نطاق هذه الظاهرة داخل المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي، الفساد الإداري، الحوكمة، معوقات مكافحة الفساد، الاقتصاد الليبي

Abstract:

This study aimed to analyze the obstacles to combating financial and administrative corruption and their repercussions on the Libyan economy, using the descriptive-analytical approach. A field study was conducted through a questionnaire designed for this purpose and distributed to a random sample of (134) faculty members from Libyan universities. The collected data

were analyzed using a set of appropriate statistical methods through the Statistical Package for Social Sciences (SPSS).

The findings revealed a strong positive correlation between the influence of pressure and interest groups, as one of the main obstacles to combating financial and administrative corruption, and the negative impact on the Libyan economy. The results also indicated a strong correlation between the absence of good governance, weak religious and moral deterrence, and the lack of enforcement of laws, and the widespread prevalence of financial and administrative corruption. Furthermore, the study confirmed that political and institutional division constitutes a major factor contributing to the deepening of corruption and its adverse effects on the Libyan economy. In addition, weak legal deterrence and the lack of fear of punishment were found to significantly contribute to the spread of this phenomenon within Libyan society.

Keywords: Financial corruption; administrative corruption; Governance; Anti-corruption obstacles, Libyan economy.

مقدمة:

يُعد الفساد من الظواهر المعقدة والمتجذرة التي تؤثر سلبًا في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويتخذ أشكالًا متعددة مثل الرشوة، والاختلاس، والمحسوبية، والابتزاز. ويتمثل الفساد المالي والإداري في إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض مبادئ النزاهة والشفافية، ويحدّ من كفاءة الأداء المؤسسي.

وتُعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية بصفة عامة، وليبيا بصفة خاصة، لما لها من آثار مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وتشير تقارير منظمة الشفافية الدولية لعام 2023 إلى أن ليبيا تُصنَّف ضمن أكثر الدول فسادًا على مستوى العالم، رغم ما تمتلكه من موارد طبيعية وإمكانات اقتصادية كبيرة. كما تؤكد التقارير الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي الحجم الكبير للتجاوزات المالية وإهدار المال العام، وهو ما انعكس سلبًا على الأداء الاقتصادي للدولة.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص المعوقات الحقيقية التي تحول دون مكافحة الفساد المالي والإداري في ليبيا، وتحليل مدى انعكاس هذه المعوقات على الاقتصاد الليبي، من خلال استقراء آراء أساتذة الجامعات الليبية بوصفهم فئة أكاديمية قادرة على تقديم تقييم علمي موضوعي يسهم في فهم أبعاد الظاهرة واقتراح حلول عملية للحد منها.

2- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر أبعاد معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الليبي؟

3- فرضيات الدراسة

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للانقسام السياسي والمؤسساتي على الاقتصاد الليبي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لغياب الحوكمة الرشيدة على الاقتصاد الليبي.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لضعف الوازع الديني والأخلاقي على الاقتصاد الليبي.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجماعات الضغط والنفوذ على الاقتصاد الليبي.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدم تطبيق القوانين على الاقتصاد الليبي.

4- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى قياس إثر الابعاد الخاصة بمعوقات الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الليبي ومعرفة الاثار السلبية الناتجة عن الفساد المالي والإداري في ليبيا وانعكاسها على الدولة الليبية مما يسهم في فهم ابعاد هذه الظاهرة وإمكانية وضع تصورات للحلول مستقبلية للحد منها بما ينعكس مستقبلا على الوضع الاقتصادي **ودراسة تأثير هذه المعوقات من خلال عدة محاور رئيسية وهي:**

1. تحليل تأثير الانقسام السياسي على المؤسسات الحكومية من خلال تناول الدراسة لكيفية تأثير الفساد على كفاءة وفعالية المؤسسات الحكومية في ليبيا، وكيف أسهم في تراجع أدائها.

2. دراسة العلاقة بين المعوقات السلوكية (الوازع الديني _الاخلاقي) وعلاقته بتدهور الاقتصاد لوجود علاقة بين الفساد وتدهور البنية التحتية، ضعف الاستثمار، وانخفاض النمو الاقتصادي في ليبيا.

3. تأثير غياب الحوكمة والشفافية في المؤسسات الحكومية في زيادة نسبة الفساد من خلال تقييم مدى فعالية السياسات والإجراءات التي تبنتها الحكومة الليبية لمكافحة الفساد، وتحليل التحديات التي تواجه هذه الجهود.

4.تاثير جماعات الضغط والنفوذ على قرارات الحكومة ومساهمته في زيادة نسبة الفساد ووقوفها عائقا امام الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

4. تقديم توصيات لتعزيز مكافحة الفساد: بناءً على نتائج الدراسة، سيتم تقديم توصيات لتعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية، وتحسين كفاءة جهود مكافحة الفساد

5- أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الأثر العميق للفساد المالي والإداري على مسار التنمية الاقتصادية والاستقرار المؤسسي في ليبيا. فالفساد لا يُعد مجرد إشكالية أخلاقية، بل يمثل عائقًا رئيسًا أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، لا سيما في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يجعل من مكافحة الفساد ضرورة وطنية ملحّة.

6- نموذج الدراسة:

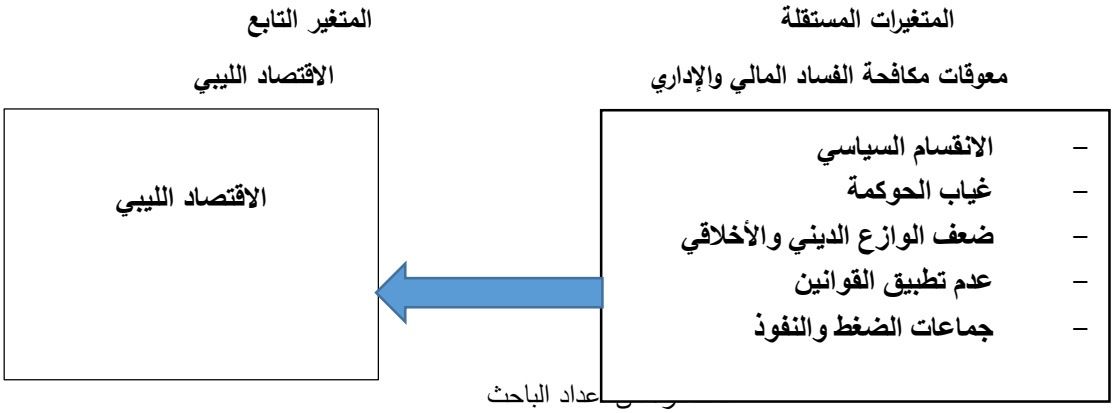

المصدر: من إعداد الباحث

7- منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هده الدراسة نظرا لطبيعة الدراسة والبيانات المستخدمة

البيانات الأولية: الكتب والمراجع والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

البيانات الثانوية: الاستبانة التي أعدت بالخصوص.

8- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية والمتخصصين في العلوم المالية والادارية والاقتصادية. اما عينة الدراسة فقد تم اختيار عدد 134 عضو هيئة تدريس تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية البسيطة.

9- الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات العربية ظاهرة الفساد من زوايا متعددة، حيث ركزت بعض الدراسات على الأبعاد المؤسسية، بينما اهتمت أخرى بالجوانب القانونية والاقتصادية.

- ففي دراسة الفيتوري (2019)، تم تحليل واقع الفساد في ليبيا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى أن الفساد في ليبيا يرتبط بشكل وثيق بضعف المؤسسات السياسية والرقابية، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي. كما أكدت النتائج أن من أبرز مظاهر الفساد انتشار المحسوبية واستغلال النفوذ، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الشفافية واستقلال القضاء.
- وفي السياق نفسه، سعت دراسة الجندي (2023) إلى تحليل العلاقة بين الفساد والسياسات المالية من خلال استخدام نموذج قياسي(VAR) ، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة سببية بين زيادة الإنفاق العام وارتفاع مستويات الفساد، في حين لم تظهر علاقة واضحة مع الإيرادات العامة. وتبرز هذه النتائج أهمية ضبط الإنفاق الحكومي كأداة للحد من الفساد.
- من جهة أخرى، ركزت دراسة زوبي وآخرون (2020) على دور الآليات العلمية والتقنية في مكافحة الفساد، حيث استخدمت الدراسة أسلوب الاستبيان لتحليل آراء عينة من الأكاديميين، وتوصلت إلى وجود تأثير إيجابي واضح لتطبيق الأساليب العلمية الحديثة، خاصة النظم الرقمية، في تقليل مستويات الفساد.

- كما تناولت دراسة بيوض وآخرون (2018) دور الأجهزة الرقابية، وخاصة ديوان المحاسبة، في مكافحة الفساد، حيث اعتمدت على تحليل تقارير رسمية، وأظهرت النتائج وجود ضعف واضح في النظام الرقابي، مما أدى إلى انتشار المخالفات المالية والإدارية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أدوات الرقابة وتحسين نظم المحاسبة الحكومية.
- وفي إطار مختلف، قدمت دراسة بكوش (2020) تحليلًا قانونيًا مقارنًا لمكافحة الفساد من منظور الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، حيث توصلت إلى أن ضعف الردع القانوني يمثل أحد أهم أسباب انتشار الفساد، مؤكدة على أهمية الجمع بين العقوبات القانونية والقيم الأخلاقية.
- كما هدفت دراسة بن عاشور ووالي (2024) إلى تقييم فعالية الأجهزة الرقابية، حيث أظهرت النتائج وجود تداخل في الاختصاصات وضعف في التشريعات، مما يحد من كفاءة هذه الأجهزة، وأوصت بضرورة تعزيز الحوكمة والاستقلال المؤسسي.
- وفي القطاع المصرفي، أوضحت دراسة محمد وآخرون (2022) وجود علاقة إيجابية بين تطبيق استراتيجيات مكافحة الفساد وتحسين الأداء الوظيفي، مما يعكس أهمية تبني سياسات رقابية فعالة داخل المؤسسات المالية.
- كما ركزت دراسة أبو غولة (2023) على دور الحوكمة في الحد من الفساد، حيث أكدت أن تطبيق مبادئ الحوكمة، مثل الشفافية والمساءلة، يسهم بشكل كبير في تقليل الفساد المالي، بينما يؤدي ضعف تطبيقها إلى تفاقم المشكلة.

على المستوى الدولي، تناولت العديد من الدراسات ظاهرة الفساد من منظور شامل، حيث ركزت على الأبعاد المؤسسية والسياسات العامة.

- فقد تناولت دراسة Adly et al. (2025) تحليل سياسات مكافحة الفساد في مصر، حيث أظهرت أن الجهود الحكومية شهدت تطورًا ملحوظًا، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف التنفيذ والتطبيق الفعلي للسياسات.
- كما قدمت دراسة Lipunov et al. (2021) إطارًا نظريًا لتحليل الفساد، حيث أكدت أن الفساد ظاهرة متعددة الأبعاد تتطلب مقاربات تحليلية تجمع بين الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع، مشيرة إلى أن المعالجة الفعالة تتطلب تكاملًا بين هذه الأبعاد.
- وفي سياق مشابه، أكدت العديد من الأدبيات الدولية على أهمية الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في تعزيز التعاون الدولي، وتوحيد الجهود لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للحدود.
- وأخيرًا، تناولت دراسة الحداد والرباطي (2018) دور حوكمة المصارف في مكافحة غسيل الأموال، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين مستوى الحوكمة والحد من الجرائم المالية، مع التأكيد على ضرورة تطوير التشريعات المصرفية.

(الإطار النظري للدراسة)

-تعريف الفساد المالي والإداري:

الفساد المالي والإداري هو ممارسة غير قانونية تهدف إلى تحقيق منافع خاصة على حساب المصلحة العامة. يتضمن هذا السلوك مجموعة واسعة من الممارسات التي تنتهك مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، مثل الرشوة، الاختلاس، المحسوبية، واستغلال السلطة. تختلف مظاهر الفساد بين مختلف الدول، لكنها تشترك في تقويضها للمؤسسات وتعطيلها للنمو الاقتصادي والاجتماعي(سهام بفلفل، 2021).

- أشكال الفساد:

الفساد يمكن أن يتخذ عدة أشكال، تشمل:

- الرشوة: تقديم أو قبول المال أو أي منفعة أخرى مقابل القيام بعمل غير مشروع.
- الاختلاس: سرقة الأموال العامة أو الخاصة من قبل شخص مسؤول عن إدارتها.
- المحسوبية: تفضيل الأقارب أو الأصدقاء على الآخرين في توزيع الفرص أو المناصب.
- الابتزاز: إجبار الأشخاص أو الشركات على تقديم أموال أو خدمات تحت التهديد.

-النظريات الاقتصادية والإدارية حول الفساد:

تتعدد النظريات التي تحاول تفسير ظاهرة الفساد وأسبابه. من أبرز هذه النظريات:

1- **نظرية الاختيار العقلاني** : تفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على مقارنة المكاسب المحتملة من الفساد مع التكاليف المحتملة (مثل العقوبات القانونية). عندما تكون المكاسب مرتفعة والتكاليف منخفضة، يصبح الفساد أكثر شيوعًا.

2- **نظرية الوكالة** : تشير إلى أن الفساد ينتج عندما يسيء الأشخاص المكلفون بإدارة الموارد العامة (الوكلاء) استخدام سلطتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة بدلاً من مصالح المجتمع.

3- **نظرية الموارد اللعينة** : تركز هذه النظرية على تأثير وفرة الموارد الطبيعية على الفساد. في كثير من الأحيان، تؤدي الثروات الطبيعية الكبيرة، مثل النفط، إلى زيادة الفساد نتيجة لتراخي الرقابة وضعف المؤسسات (سهى سليم 2017).

-تاريخ الفساد في ليبيا:

-مراحل تطور الفساد في ليبيا:

يمتد تاريخ الفساد في ليبيا على مدى عقود، حيث شهدت البلاد مراحل مختلفة من انتشار الفساد تزامنت مع التحولات السياسية والاقتصادية:

- **المرحلة الملكية** (1951-1969): خلال هذه الفترة، كان الفساد موجودًا ولكنه لم يكن منتشرًا على نطاق واسع. كان النظام الملكي يحاول تطبيق بعض الإصلاحات، لكن المحسوبية والرشوة كانتا شائعتين.

- **مرحلة القذافي** (1969-2011): شهدت انتشارًا للفساد حيث اعتمد النظام على السيطرة المطلقة وغياب الشفافية، مما أدى إلى تفشي الفساد في كافة مستويات الحكومة.

- **مرحلة ما بعد الثورة** (2011-الآن): بعد سقوط نظام القذافي، زادت مستويات الفساد بشكل كبير نتيجة لضعف المؤسسات الحكومية، وانتشار الفوضى السياسية، وغياب الاستقرار الأمني. أدى الانقسام السياسي إلى تفاقم الوضع، حيث أصبح الفساد جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية في ليبيا.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في انتشار الفساد

هناك عدة عوامل ساهمت في انتشار الفساد في ليبيا:

1- الضعف المؤسسي : ضعف المؤسسات الرقابية والقضائية جعل من الصعب محاسبة الفاسدين.

2-الانقسامات القبلية والسياسية : ساهمت الانقسامات العميقة بين مختلف الفئات الاجتماعية والسياسية في تشجيع الفساد، حيث استخدمت الموارد العامة لتحقيق مكاسب سياسية.

3- الاعتماد على النفط : شكل الاعتماد الكبير على عائدات النفط بيئة خصبة للفساد، حيث تم استخدام هذه العائدات لتحقيق مصالح ضيقة بدلاً من استخدامها في التنمية الشاملة.

4- ضعف الرقابة : ضعف المجتمع المدني وقلة المشاركة المجتمعية في مراقبة أداء الحكومة ساهم في انتشار الفساد.

الفساد المالي والإداري هو أحد أكبر التحديات التي تواجه العديد من البلدان في العالم، وله تأثيرات سلبية عميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفقًا لتقرير منظمة الشفافية الدولية في مؤشر الفساد العالمي لعام 2023، فإن أكثر من ثلثي الدول التي تم تقييمها حصلت على درجات منخفضة في مكافحة الفساد، مما يدل على وجود مستويات مرتفعة من الفساد. في هذا المؤشر، تم تصنيف الدول على مقياس من 0 إلى 100، حيث يشير الرقم 0 إلى أعلى مستويات الفساد و100 إلى أقل مستويات الفساد. على سبيل المثال، سجلت دول مثل الصومال وسوريا والسودان درجات قريبة من الصفر، بينما سجلت دول مثل الدنمارك ونيوزيلندا درجات قريبة من 90.(Dabbous, S., & Dimant, E 2018).

-أثر الفساد على الاقتصاد:

الفساد يسبب خسائر اقتصادية ضخمة. وفقًا لتقرير البنك الدولي فإن الفساد يمكن أن يقلل من النمو الاقتصادي بنسبة تصل إلى 1% سنويًا في بعض البلدان. الفساد يؤثر سلبًا على الاستثمارات الأجنبية والمحلية، حيث يدفع الشركات إلى إعادة تقييم المخاطر وتجنب الاستثمار في الأسواق التي تعاني من مستويات عالية من الفساد. على سبيل المثال، يُقدّر أن الفساد يتسبب في خسائر اقتصادية تصل إلى 2.6 تريليون دولار سنويًا على مستوى العالم، وهو ما يعادل حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالم (Cheltenham،2018).

-الفساد في القطاع العام:

يُعتبر الفساد في القطاع العام أحد أشد أشكال الفساد تأثيرًا. ويشمل ذلك الرشوة، والمحسوبية، وإساءة استخدام السلطة. في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2023، أُشير إلى أن 60% من الأفراد في البلدان النامية يعتبرون أن الفساد هو مشكلة كبيرة تؤثر على القطاع العام. كما أن هناك دلائل على أن الفساد يمكن أن يؤدي إلى تدهور جودة الخدمات العامة، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يضر بشكل غير مباشر بالفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع.

(الدراسة الميدانية)

1- منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك نظراً لمناسبة هذا المنهج مع طبيعة وأهداف الدراسة ويقوم المنهج الوصفي التحليلي بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة مجموعة من الظروف أو عدد من الأشياء أو أي نوع من الظواهر ويعمل على استخلاص الدلالات والمعاني المختلفة التي تنطوي عليها البيانات والمعلومات التي يمك الحصول عليها وهذا ما يسهل ربط الظواهر ببعض، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات وإعطاء التفسير الملائم لذلك مع إمكانية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث التي يدرسها وهو ما يناسب تماماً هذه الدراسة ويخدم الوصول لأهدافها. كما تم الاعتماد عل الدراسة التطبيقية والتي تم الحصول من خلالها على البيانات الأولية اللازمة للدراسة من خلال تصميم استبانة والتي تم إعدادها لهذا الغرض.

2- مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة :جميع لأفراد والأشخاص الذين يكونون موضوع مشكلة البحث، يشمل مجتمع الدراسة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية تم اختيار 134 مفردة بطريقة العينة القصدية والتي تتماشى مع طبيعة الدراسة واهدافها.

طريقة ألفا كرو نباخ(Cronbach's Alpha)

تم فحص أسئلة الاستبانة للتأكد من ثباتها عن طريق معامل ثبات ألفا كرو نباخ، حيث تم حساب معاملات ألفا كرو نباخ للاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(1) يوضح معاملات ألفا كرو نباخ لكل عامل من عوامل الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل.

المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	كرو نباخ ألفا
معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري	-		
	ضعف الواعز الديني والأخلاقي	5	81.9
	الانقسام السياسي	5	83.1
	غياب الحوكمة	5	93.1
	جماعات الضغط والنفوذ	5	92.1
	عدم تطبيق القوانين	5	88.3
التأثير في الاقتصاد الليبي	-	8	81.6
-	الأداة الكلية	33	%91.7

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS

من خلال الجدول اعلاه يلاحظ ان قيمة **كرونباخ ألفا** كانت **(91.7%)** وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

جدول رقم (2) يوضح عدد الاستبانات الموزعة

الاستبانات الموزعة	الفاقد	المستبعدة	الصالحة للتحليل	النسبة
134	0	4	130	%97

المصدر: SPSSللعلوم الاحصائية

من خلال الجدول رقم (2) يوضح عدد الاستبانات، حيث تم توزيع عدد 134 استبانة في المجتمع قيد الدراسة، حيث استرجاع 130 استبانة، غير ان تم استبعاد عدد اربعة استبانة لعدم استكمالها، وكانت الاستبانات المسترجعة من التوزيع 130 استبانة أي بنسبة 97%.

3- أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة فيجمع البيانات اللازم وذلك تحليلها، وإمكانية الإجابة على تساؤلات الدراسة وصولاً إلى تحقيق أهداف الدراسة، وتعتبر الاستبانة من أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وهي من أفضل وسائل جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وفضلا عن ملامتها لطبيعة هذه الدراسة. وتعتبر الاستبانة م الأدوات الملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين وأعداد استبانة تستخدم للحصول على حقائق عن الظروف، والأساليب القائمة بالفعل، فضلاً عن أنها وسيلة ميسرة لجمع البيانات اللازمة.

تم الاعتماد على مقياس ليكرث الخماسي (Likert) المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة حسب التدرج الموضح في الجدول رقم (2):

جدول رقم (3) يوضح بدائل المقياس وفقا لمقياس ليكارت الخماسي وما يقابلها من درجات

البديل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجات	5	4	3	2	1

المصدر: SPSSللعلوم الاحصائية

حيث تم إعطاء الدرجة (2) كوزن لكل بديل موافق بشدة، والدرجة (4) كوزن لكل بديل موافق، والدرجة (3) كوزن لكل بديل محايد، والدرجة (2) كوزن لكل بديل غير موافق، والدرجة (1) كوزن لكل بديل غير موافق بشدة.

4- أدوات التحليل المستخدمة:

أهداف لتحقيق الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال البرنامج ال إحصائي.SPSS نبين هذه الأساليب ما يلي:

1.التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية : لوصف مجتمع الدراسة وعينتها وحساب توزيع إجابات افراد عينة الدراسة.

.3المتوسطات والانحرافات المعيارية : وذلك لمعرفة انحراف إجابات أفراد عينة الدراسة عن متوسطها الحسابي أما بالنسبة إلى الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد عينة الدراسة.

البيانات الشخصية:

قام الباحث بإدخال البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع الاستبيان على عينة البحث في البرنامج الإحصائي spss لاستخراج التوزيع التكراري والنسب المئوية لبعض البيانات الشخصية لأفراد العينة والمتمثلة في: الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الدرجة العلمية.

1. **الجنس:** من ضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي لمتغير الجنس للعينة قيد الدراسة كماه ومبين بالجدول (4) التالي:

جدول رقم (4) توزيع أفراد العينة حسب الجنس

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
ذكور	116	89.3
اناث	14	10.7
المجموع	130	100.0

المصدر: SPSSللعلوم الاحصائية

من الجدول اعلاه يمكن ملاحظة ان نسبة الذكور هي الاعلى حيث كانت 89.3 ام نسبة الاناث فكانت 10.7 وهو ما يشير الى ان نسبة الذكور اعلى من الاناث في هذه الدراسة.

2- المؤهل العلمي: من ضمن النتائج المتحصل عليها التوزيع التكراري والنسبي للمؤهل العلمي للعينة قيد الدراسة كماه ومبين بالجدول (5) التالي

جدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ماجستير	41	31.5
دكتوراه	89	68.5
المجموع	130	100.0

المصدر: SPSSللعلوم الاحصائية

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن معظم المبحوثين كان مؤهلاتهم كانت نسبة حملة الدكتوراه هي أعلى بنسبة (68.5) يليهم حملة الماجستير ويمثلون ما نسبته (31.5) وهو يشير الى ان حملة الاجازة الدقيقة الدكتوراه الاكثر مشاركة في هده الدراسة.

3- التخصص: من ضمن النتائج ا لمتحصل عليها التوزيع التكراري والنسب التخصص العلمي لعينة قيد الدراسة كما هو مبين بالجدول (6) التالي:

جدول رقم (6) يوضح توزيع افراد العينة حسب التخصص

الخبرة	العدد	النسبة المئوية
ادارة	44	33.8
محاسبة	34	26.1
تمويل	35	26.9
اقتصاد	17	13.0
المجموع	130	100.0

المصدر: SPSSللعلوم الاحصائية

يتضح من خلال الجدول رقم (6) أن معظم المبحوثين من تخصص أدارة الاعمال ونسبتهم 33.8 يليهم التمويل ونسبتهم 26.1 تم المحاسبة ونسبتهم 26.1 واخير الاقتصاد ونسبتهم 13.0

3- الدرجة العلمية: من بين النتائج التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بالتوزيع التكراري والنسبي للدرجة العلمية لعينة الدراسة كما هو مبين بالجدول التالي:

جدول رقم (7) توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة المئوية
محاضر مساعد	30	23.0
محاضر	35	26.9
استاذ مساعد	47	36.1
استاذ مشارك	10	7.6
استاذ	8	6.1
المجموع	130	100

المصدر : SPSS للعلوم الاحصائية

من الجدول اعلاه يمكن ملاحظة ان درجة استاذ مساعد هي الاكبر بنسبة 36.1 يليها درجة المحاضر بنسبة 26.9 تم درجة محاضر مساعد بنسبة 23.0 ثم استاذ مشارك بنسبة 7.6 واخير درجة الاستاذ بنسبة 6.1

4_ اختبار الفرضيات:

يبين الجدول ادناه اختبار فرضيات الدراسة وكانت النتائج كما يلى:

الجدول رقم (8) يوضح نتيجة اختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة

المتغير التابع	الانقسام السياسي		ضعف الوازع الديني		غياب الحوكمة		جماعات الضغط والنفوذ		عدم تطبيق القوانين	
	معامل الارتباط (R)	الدلالة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط (R)	الدلالة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط (R)	الدلالة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط (R)	الدلالة الاحتمالية (sig)	معامل الارتباط (R)	الدلالة الاحتمالية (sig)
الاقتصاد الليبي	0.94	0.002	0.95	0.000	1.000	0.05	1.000	0.04	0.98	0.002

المصدر : SPSS للعلوم الاحصائية

يلاحظ من الجدول اعلاه نتائج مهمة وواضحة لطبيعة العلاقة بين متغيرات وابعاد معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الليبي حيث اشارات النتائج الى وجود ارتباط قوى وإيجابي اى علاقة طرديا بين معوقات الفساد المالي والإداري وتأثيره على الاقتصاد الليبي أي كلما ارتفعت قيم ابعاد معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري ارتفع معها التأثير على الاقتصاد الليبي والعكس صحيح.

حيث وجدت الدراسة ارتباطا إيجابي قوى بين الانقسام السياسي والمؤسساتي كمعوق لمكافحة الفساد وتأثيره على الاقتصاد الليبي. حيث كان قيمة الارتباط (0.94) وارتباط إيجابي ودال احصائيا عند مستوى (0.005) أي انه كلما زادت حدت الانقسام السياسي والمؤسساتي زاد تأثيره على الاقتصاد الليبي والعكس صحيح.

كما وجدت الدراسة ارتباطا ايجابيا ايضا فيما يخص غياب الوازع الديني كمعوق لمكافحة الفساد وتأثيره على الاقتصاد الليبي وبلغت قيمة الارتباط (0.95) وهو دال احصائيا عند مستوى (0.05) وهو ما يدل على انه كلما ارتفعت قيم غياب الوازع الديني يزيد تأثيره على الفساد وعلى الاقتصاد الليبي.

فيما يخص غياب الحوكمة الرشيدة كمعوق لمكافحة الفساد فقد وجدت الدراسة علاقة ارتباط قوية جدا وطرديه بينها وبين التأثر على الاقتصاد الليبي حيث بلغت قيمة الارتباط (1.000) وهو قوى ودال احصائيا عند مستوى (0.005) أي انه كلما ارتفعت قيم غياب الحوكمة الرشيدة والشفافية والافصاح يزيد ذلك من ارتفاع معدلات الفساد والتأثير في الاقتصاد الليبي والعكس صحيح.

وتؤكد الدراسة ايضا وجود ارتباط قوى بين جماعات النفوذ والضغط كمعوق لمكافحة الفساد وتأثيرها على الاقتصاد الليبي حيث كان الارتباط إيجابي وقوى جدا بلغت (1.000) وهو دال احصائيا عند (0.005) وهو ما يشير الى ان كلما ارتفعت قيم تأثير جماعات الضغط والنفوذ كمعوق للفساد يزاد معها التأثير الاقتصاد الليبي والعكس.

فيما يخص تطبيق القوانين المتعلقة بالفساد كمعوق وتأثيره على الاقتصاد الليبي وجدت الدراسة ارتباط قوى ودال إحصائيا بلغ (0.98) وهو ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة (0.005) وهوما يشير انه كلما ارتفعت قيم عدم تطبيق القوانيين المتعلقة بالفساد يزيد ذلك في التأثير على الاقتصاد الليبي والعكس بالعكس.

ان هذا الارتباط وعلى الرغم من قوته الى انه اختلف من حيث قوته فغياب الحوكمة وجماعات النفوذ كمعوق لمكافحة الفساد كان اعلى في والتأثير على الاقتصاد الليبي من وجه نظر أساتذة الجامعات الليبية، بينما جاء الانقسام السياسي والمؤسساتي كمعوق لمكافحة الفساد الاقل من حيث قوته وتأثيره على الاقتصاد الليبي. كما ان ضعف الوازع الديني والأخلاقي وتطبيق القوانين كمعوق لمكافحة الفساد جاء في مرتبة متوسطة من حيث ارتباطه تأثيره على الاقتصاد الليبي. وبالتالي فان هذه النتائج تعكس تصورات واراء أساتذة الجامعات الليبية في اولويات معوقات مكافحة الفساد المالي والإداري وأثره على الاقتصاد الليبي. أي بمعنى هم ينظرون ان وجود الحوكمة الرشيدة سيحد بشكل كبير من الفساد والذي سينعكس الاقتصاد الليبي. كما ان تأثير جماعات النفوذ والضغط والحد من تأثيرهم سنعكس بشكل أفضل على مكافحة الفساد وانعكاسه بشكل أفضل على الاقتصاد الليبي.

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة الى عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- وجدت الدراسة ارتباطا قويا وطرديا بين تأثير جماعات النفوذ والضغط كمعوق لمكافحة الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الليبي.

2- اثبتت الدراسة وجود ارتباطا قويا وطرديا بين غياب الحوكمة كمعوق لمكافحة الفساد المالي والإداري وتأثيره على الاقتصاد الليبي

3- وجدت الدراسة ارتباطا قويا وطرديا بين ضعف الوازع الديني والأخلاقي كمعوق لمكافحة الفساد المالي والأدري والذي ينعكس بطريقة مباشرة او غير مباشرة على الاقتصاد الليبي.

4- وجدت الدراسة ارتباطا قويا وطرديا بين عدم تطبيق القوانين كمعوق لمكافحة المتعلقة الفساد المالي والإداري على الاقتصاد الليبي. وان عدم الخوف من العقاب من المتورطين في قضايا الفساد المالي والإداري يزيد من انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الليبي.

5- وجدت الدراسة ان الانقسام السياسي والمؤسساتي له تأثير على الفساد المالي والإداري في ليبيا وعلى الاقتصاد الليبي ايضا.

وتوصى الدراسة بالآتي: -

1- تعزيز قيم الحوكمة والشفافية والافصاح من اجل الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في ليبيا.

2- تفعيل القوانين وتطبيق اقصى العقوبات على المتورطين في قضايا الفساد في ليبيا.

3- العمل الفوري على توحيد المؤسسات وانهاء الانقسام السياسي في ليبيا من اجل الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

4- تفعيل الدور الديني والأخلاقي من خلال طرح الافكار الدينية ومبادئ الدين الحنيف على ضرورة مكافحة الفساد والتشهير بالفاسدين في وسائل الاعلام المختلفة حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

5- الحد من تأثير جماعات الضغط والنفوذ والحد من قدراتهم في التأثير على الفساد وعلى الاقتصاد الليبي ككل.

6- العمل على الاصلاح الإداري والمؤسساتي لكل مؤسسات الدولة لغرض قيامها بمحاربة الفساد المالي والإداري

7- البدء في حملات التوعية لأجل التحذير من ظاهرة الفساد المالي والإداري واثارها المدمرة على الدول والشعوب

8- الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بنفس تجربة الدولة الليبية واخذ الدروس والاستعانة بنفس التجربة في محاربة الفساد المالي والإداري.

المراجع:

المراجع العربية:

1. أبو سن، أ. إ. (2011). استخدام أساليب الترغيب والترهيب في مكافحة الفساد الإداري .المجلة العربية للدراسات الأمنية.

2. أبو غولة، م. (2023). دور الحوكمة في الحد من الفساد المالي .مجلة الاقتصاد والسياسات العامة.

3. الحداد، ع.، &الرباطي، م. (2018). حوكمة المصارف ودورها في مكافحة غسيل الأموال .مجلة الدراسات المالية.

4. الجندي، م. (2023). أثر الفساد على الموازنة العامة في ليبيا .مجلة الاقتصاد التطبيقي.

5. الفيتوري، س. (2019). الفساد المالي والإداري في ليبيا: تحليل الأسباب والحلول .مجلة جامعة بنغازي.

6. بن عاشور، م.، &والي، ع. (2024). دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد .مجلة العلوم الإدارية.

7. بيوض، ع.، وآخرون. (2018). دور ديوان المحاسبة في مكافحة الفساد في ليبيا .مجلة الدراسات المحاسبية.

8. بكوش، أ. (2020). الفساد من منظور قانوني وإسلامي .مجلة الدراسات القانونية.

9. سهام بفلفل. (مسببات ظاهرة الفساد المالي والإداري إستراتيجيات مكافحتها (الجزائر نموذجاً). مجلة المنهل الاقتصادي. اكتوبر 2021.

10. سهى محمد سليم. (الفساد الإداري في المنظمات الحكومية (أسبابه، آثاره، طرق مكافحته). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية.2017.

11. . البنك الدولي: تقارير ودراسات عن الفساد المالي والإداري وتأثيره على التنمية الاقتصادية. [World Bank Reports

12. منظمة الشفافية الدولية :توفر العديد من الأبحاث والتقارير السنوية حول مستوى الفساد في مختلف دول العالم. [Transparency International] (https://www.transparency.org).

13. محمد، ع. إ.، وآخرون. (2022). استراتيجيات مكافحة الفساد وأثرها على الأداء الوظيفي. مجلة البيان العلمية.

14. ديوان المحاسبة الليبي. (2018–2022). (التقرير العام. طرابلس: ديوان المحاسبة الليبي.

المراجع الأجنبية:

15. – Dabbous, S., & Dimant, E. (2018). Causes and effects of corruption: new developments in empirical research. In Handbook on the Geographies of Corruption.

16. 2Cheltenham: Edward Elgar Publishing. – Dimant, E., & Tosado, G. (2018, April). Causes and effects of corruption: what has past decade's empirical research taught us? A survey. Journal of economic surveys.

17. Adly, M. H., Khodair, A. A., & Farrag, S. E. (2025). Egypt's anti-corruption public policy ecosystem. *Journal of Contemporary Economic Studies*.

18. Tareq Alnnale. (2026). From Reactive to Proactive Governance: A Hybrid LSTM–Gradient Boosting Architecture for Real-Time Anomaly Signal Detection in Multi-Store Retail Supply Chain Decision Systems. *Al-Farooq Journal of Sciences*, *2*(1), 987-1005.

19. Lipunov, V., Shirshikov, V., & Lewis, J. (2021). Theoretical approaches to corruption studies. *arXiv*.